الفصل الخامس

كلمة أخيرة

وبعد ، فتلك هى الخطوط الرئيسية للمسألة الالمانية ، وما كان ليسعنا أن نعالج كل ما يكتنفها من تفصيلات دقيقة مشتبكة ، اقتصادية وسياسية واجتماعية ، لقصر الجهد قبل أن يكون لضيق الوقت . وحسبنا أن نكون قد وضعنا بين يديك أهم رؤوس المسائل التى سيعرض لها مؤتمر وزراء الخارجية بموسكو ثم مؤتمر الصلح ، اذ يجلس الاقطاب الى المائدة ليصوغوا من جديد ألمانيا التالية ، بعد أن طرقت بالحديد والنار .

ومن المسائل التى لم يسعنا أن نعرض لها بتفصيل ، والتى ستطرح حتما على مؤتمر الصلح ، هى مسألة حدود ألمانيا الجديدة . والبحث فيها يقتضى بحوثا متشعبة ، منها البحث مثلا فى أرض الرين والرور . هل يحسن جعلها منطقة دولية مجردة من السلاح ، أم دولة ألمانية مستقلة ، أم ملحقتين بفرنسا ؟ والرأى الذى يرجحه الكتاب المعتدلون أن يلحقا بألمانيا لان سكانهما ألمان ، على ما أسفر عنه الاستفتاء الذى عمل عقب الحرب العالمية الاولى . والبحث فى حدود ألمانيا يقتضى أيضا البحث فى مطالب بولنده التى أعلنها الجنرال سيكورسكى ، قبيل وفاته ، فقال أنهم يرون ضم كل بروسيا الشرقية ومقاطعتى سيليزيا وجمهورية دانتزج واسترداد الممر البولونى المشهور ، بداهة . ولقد قيل أن تلك مطالب غير مقبولة ، لان كل الاقاليم المشار اليها ألمانية صرفة ، لاحق لبولنده فى شبر واحد منها . ولن يشفع فى تبرير ذلك ما لقيته بولنده من عسف خلال الحرب الثانية ، على يد الجيوش الالمانية ، مما يرتب لها تعويضا فى ذمة ألمانيا ، لان لها أن تستعوض ذلك العسف بصورة أو بأخرى ، غير تلك الصورة .

هذا وقد اجتمع فى لندن — ابتداء من يوم ٢٢ يناير سنة ١٩٤٧ — وكلاء وزراء الخارجية الاربعة — لانجلترا وأمريكا وروسيا وفرنسا — لتحضير البحوث والمستندات

اللازمة لوضع معاهدة الصلح الالمانية ، الامر الذى تقرر أن يضطلع به مؤتمر وزراء الخارجية الاربعة فى موسكو ابتداء من يوم ١٠ مارس سنة ١٩٤٧ .

وقد تلقى وكلاء الخارجية مطالب اقليمية مختلفة تقدمت بها البلاد المتاخمة لالمانيا ، ومع أن تلك البلاد قد أوضحت مطالبها ، الا أنها احتفظت لنفسها بحق التوسع فى تلك المطالب ، اذا رأت أن التدابير التى اتخذت عن التعويضات والضمانات الاقتصادية غير مرضية .

فطلبت فرنسا جعل اقليم السار ألمانيا من الناحية السياسية ، وفرنسيا من الناحية الاقتصادية . وهذا الاقليم لايمثل منطقة السار كما عرفناها بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٣٥ ، ولكنه يشمل المنطقة الادارية التى حددها أخيرا مرسوم فرنسى ، وأصبح يشمل اقليمى ساربورج وواردين ويصل شمالا الى حدود لكسمبورج على طول نهر الموزل . وتطلب فرنسا أن يكون من حقها تعيين مندوب سام فرنسى هناك .

أما أراضى الراين والرور فتطلب استقطاعها من ألمانيا .

ولقد صرح المستر بيفن بمجلس العموم بجلسة ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٦ أن الحكومة البريطانية تقبل طلبات فرنسا المتعلقة باقليم السار ، ولا تقرها على طلباتها الاخرى .

أما بلجيكا فقد تقدمت يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ لمجلس وزراء الخارجية بمذكرة حاوية لطلبات معتدلة عن تعديل الحدود ، اذ تطلب ضم قطعة صغيرة من الارض حول « مونت جوا » ، كما تطلب أن يعطى لها نصيب فى استثمار الموارد الطبيعية فى منطقة ألمانيا الغربية المتاخمة لبلجيكا .

وتطلب لكسمبورج نقل خط حدودها الى الوراء مسافة تتراوح بين كيلومتر واحد وخمسة كيلومترات ليصبح محاذيا لنهرى « الاور » و « السور » كما تريد أن تمتلك الخط الحديدى الموازى لنهر الموزل ، وهذا الخط يمر بمنطقة يطلب الفرنسيون جعلها جزء من اقليم السار . وتتمسك لكسمبورج بأن هذه المنطقة كانت جزء منها قبل سنة ١٨١٥ .

وتطلب هولنده فى مذكرة لها مؤرخة ٤ نوفمبر اجراء تعديل فى خط الحدود

الالمانى الهولندى بحيث يضم اليها ما مساحته ١٧٥٠ كيلومترا مربعا ، وتدخل فى تلك المساحة مناطق بترول « بنتايم » ومناجم الفحم الواقعة جنوبى « فلو » . وتطلب أيضا ضم الشاطىء الشرقى من مصب نهر « امز » وكذا جزيرة « بوركم » ، لاغراض دفاعية واقتصادية .

وأما بولونيا فمطلبها الرئيسى أن يصبح خط الحدود الذى نصت عليه قرارات بوتسدام نهائيا ، وهذا الخط يسير من تلال السوديت الى بحر البلطيق . ولكن تصريحات أقطاب الدول الكبرى — بيرنز ومولوتوف (وأيده ستالين) وبيفن — تصر على أن تلك حدود مؤقتة لاتصبح نهائية الا بتصديق مؤتمر الصلح عليها . أما فرنسا فهى الدولة الوحيدة — من الدول الكبرى — التى تؤيد مطالب بولونيا .

وتطالب تشيكوسلوفاكيا لاسباب دفاعية بتعديل خط الحدود الحالى بصورة تؤمنها ضد هجوم ألمانى جديد ، بحيث يشمل بعض منحدرات الجبال الشمالية الى مسافة تبلغ فى بعض القطاعات عشرة أميال .

أما الدانمرك ، فلم تتقدم بأية مطالب اقليمية .

وبعد ، فتلك صورة مجملة للمهمة المتشعبة الفادحة التى يتعين على مؤتمر وزراء الخارجية ثم مؤتمر الصلح أن يعالجانها بمهارة واحكام حتى يجنبوا العالم المشاكل التى نبتت دائما من التسويات الاقليمية . ولا بد للمؤتمر ، عند وضع تلك التسويات من أن يستعين بعلماء فى التاريخ والجغرافيا والاجتماع ، لانهم أدرى من غيرهم بنشأة الجنسيات وتطورها .

ثم ان البحث فى حدود ألمانيا يقتضى أيضا البحث فى مسألتى أهالى السوديت والنمسا . فأشاروا بضرورة أن يرد الحلفاء الى تشيكوسلوفاكيا أقاليمها التى كانت لها قبل ميونيخ ، وأن يستفتى سكان السوديت ، فان اختاروا الجنسية التشكية كلفوا بالاذعان للحكومة التشكية ، وان اختاروا الجنسية الالمانية كلفوا بالرحيل الى ألمانيا أو الى غيرها من الدول التى تقبلهم . أما النمسا فقد تقرر فى مؤتمر موسكو (أكتوبر سنة ١٩٤٣) أن تفصل عن ألمانيا ، على أن تؤمن سلامتها الاقتصادية بمختلف الوسائل مما عرضوا له بتفصيل لايحتمله هذا المقام .

وهناك أيضا مسألة الاقليات الالمانية المنتشرة فى بعض دول وسط أوربا ، والتى

نظمها النازيون تمهيدا لما وقع بعد ذلك من تسخيرها فى اثارة القلاقل حيث هى ، ليجد هتلر مبررا للغزو ، والمبرر الدائم كما نذكر هو « حماية الاقلية الالمانية المسكينة التى تلقى العسف والاضطهاد » . والرأى السليم فيها أن تستفتى فى الجنسية التى تختارها ، فتبقى حيث هى أو ترحل عن الديار ، حسب مايقع اختيارها عليه .

ومن المسائل التى لم نعرض لها ـــ مع اتصالها بالمسألة الالمانية ـــ معاملة حلفاء ألمانيا ، وقد عرض مؤتمر بوتسدام اجمالا لهذه المسألة ففرق بين ايطاليا ، وبين باقى حلفاء ألمانيا وهى دول بلغاريا وفنلنده والمجر ورومانيا ، أما معاهدة الصلح مع ايطاليا فقد صرحت الحكومات الثلاث ـــ أمريكا وانجلترا وروسيا ـــ على لسان ممثليها فى بوتسدام ـــ أنها قد قامت بوضع التمهيدات اللازمة لمعاهدة الصلح المذكورة . أما معاهدات الصلح مع الدول الاربعة الباقية ، فقد عهد مؤتمر بوتسدام « لمجلس وزراء الخارجية » باعدادها . وجاء فى قرارات المؤتمر ـــ تفسيرا لهذه التفرقة فى المعاملة ، أن ايطاليا كانت أول دول المحور فى الانتقاض على ألمانيا ، وأنها عاونت ماديا على هزيمتها وانضمت الى الحلفاء فى حربهم ضد اليابان ، وحررت نفسها من الحكم الفاشى ، وأنها أخيرا تسير قدما نحو الحكومة الديمقراطية .

وقد احتفل يوم ١٠ فبراير سنة ١٩٤٧ بتوقيع معاهدات الصلح مع خمس من الاعداء السابقين ـــ ايطاليا ورومانيا وبلغاريا والمجر وفنلندا ـــ واشتركت فى التوقيع معها عشرون دولة من المعسكر المنتصر .

ولقد اثارت تلك المعاهدات احتجاجا من جانب الدول المغلوبة ، وكان مما قاله عنها الكونت سفورزا ـــ وزير خارجية ايطاليا ـــ فى مذكرة الاحتجاج التى سلمتها الحكومة الايطالية الى جميع الدول التى وقعت معاهدات الصلح «ان معاهدات الصلح لا يمكن ان تؤدى مهمتها الا اذا كانت معززة برضا الشعب ، وان الشعب الايطالى ليشعر بأن المعاهدة مفروضة عليه كما فرض عليه فى الماضى النظام الفاشى الذى قاده الى الحرب »

ومن المسائل التى لم نعرضها عليك ـــ وقد لايعرض لها أصلا مؤتمر الصلح ـــ مسألة «النظام الجديد» الذى وضعته المانيا لبلاد اوربا المحتلة ، ولتنظم على أساسه اقتصاد العالم ، فيما لوقدرلها النصر ، فلقد دأبت الدعاوة الالمانية ، فى أواخر صيف سنة ١٩٤٠ ، على اذاعة ان المانيا قد وضعت لاوربا نظاما جديدا ـــ هو فى ظاهره نظام اقتصادى ـــ

يكفل لها رد الطمأنينة الى النفوس ، ويعد شعوبها بالغاء التعطل والقضاء على العوز ، وهو فى حقيقته يرمى الى جعل المانيا الدولة الصناعية الوحيدة فى اوربا ـــ وما عداها دول زراعية ـــ والى جعل برلين القطب المالى لاوربا بدل لندن .

ولعل هذا النظام الجديد الالمانى ، ان ينبه بناة الغد الى نظام عالمى ـــ اقتصادى واجتماعى وسياسى ـــ يكفل لهذا الكوكب الرفاهية والسلام .

وهناك أيضا المسألة اليهودية : فلقد شرد النازيون اليهود ، كما لم يشرد شعب من قبل . فنفوا منهم من نفوا ، ووضعوا منهم فى معسكرات الاعتقال من وضعوا ، وقتلوا من قتلوا ، وصادروا اموالهم جميعا لحساب المانيا ، وكنا نتوقع ان يتقدم اليهود بمطالبهم الى مؤتمر الصلح ـــ فقد أصبح الفرد فى الفقه الحديث من أشخاص القانون الدولى العام .

وقد وقع فعلا انه بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٤٧ قررت اللجنة التنفيذية للمؤتمر اليهودى الامريكى ثلاثة عشر مبدأ اساسيا لعرضها على مؤتمر وزراء الخارجية الاربع عند تقرير معاهدة الصلح مع المانيا .

وأهم تلك المطالب : استصدار اعتراف من المانيا بجرمها المشين فيما عاملت به اليهود . معاقبة من اضطهد او استفاد من اضطهاد اليهود . الغاء القوانين التى نزعت عن اليهود جنسيتهم أو حرمتهم من أملاكهم : وضع اليهود المقيمين فى ألمانيا تحت حماية ورقابة دولية الخ . . .

ولا يتسع المقام لمناقشة تلك المطالب ، وانما حسبنا أن نقول هنا أنه لابد وأن تسوى مسألتهم مع ألمانيا تسوية مالية وعينية : وقد تشمل ، فيما تشمل ، عودة الكثير منهم الى ارض «الوطن» من جديد .

تلك ـــ وغيرها ـــ مباحث طويلة ، تنطوى على تفصيلات بعضها فنى وبعضها جاف ، مما قد لا يصبر على متابعتها الكثيرون . ولمن شاء ان يتوسع فعليه بقائمة المراجع التى وضعناها فى ذيل هذا الكتاب .

* * *

ولن يوفق الحلفاء ـــ صانعوا السلام ـــ فى هذه المرة ، الا اذا وقفوا ـ طويلا ـ عند معاهدة فرساى ، وما اسفر عنه وضعها على محك التنفيذ .

جاء فى محاورات الموتى لفونتونيل Fontenelle «ان تلك العصافير الصغيرة تقع فى نفس الشباك التى وقع فيها من قبل مائة الف عصفور . ان حماقة الآباء تضيع هباء، فلا يبدو انها تعلم الابناء شيئا» .

وهذه الحرب الثانية ، التى وضعت أوزارها بين الاعداء ، لتنذر بنشوبها من جديد بين الحلفاء ، على ما يبدو فى الافق السياسى الدولى ساعة كتابة هذه السطور ، ليست الحرب الاولى التى خاضتها البشرية لتنقذ الانسان من كارثة الحرب ، ولتوطد دعائم الديمقراطية فى العالم ، ولتقيم نظام دولى جديد على أساس من الحق والعدل ، فتلك ـ ايضا ـ كانت اهداف الحرب الاولى .

ويجدر بنا ـــ بل ويجب علينا ـــ ان نتسائل عن علة فشل العالم فى تحقيق تلك الاهداف ، بل قل فشله حتى فى تحقيق بعضها ، ولكأن تلك الاحدى عشر مليونا من الارواح التى أزهقت فى الحرب الاولى قد ذهبت سدى .

ومن عجب ان تضيع تلك «الحماقات هباء» ، ومن عجب ان تضيع بعد انقضاء مثل هذه الفترة القصيرة عليها .

ابرمت معاهدة فرساى فى ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩ . ولن تجد وصفا لها أبلغ من النقد الذى وجهه اليها حزب العمال الانجليزى فى كتيب صغير نشره سنة ١٩١٩ قال فيه : «لو طابقت المعاهدة تلك المبادىء ـ اشارة الى نقط ويلسن الاربعة عشر ـ مطابقة كاملة ، فانها ستبدو للالمان قاسية ، ولن تكون ـ مع ذلك ـ عقبة دائمة فى سبيل السلام. فان لم تطابقها ، فاننا نكون قد اغلقنا الباب دون كل أمل فى توبة الالمان وتكفيرهم ، ونكون قد وقعنا بالضبط فى التسوية التى كان يحذرنا منها الرئيس ويلسن حين قال : « شروط المنتصر يفرضها على المهزوم ، فتخلف لسعة وحنقا وذكريات مريرة لايمكن أن ترتكز عليها شروط السلم ارتكازا دائما ، الا اذا أمكن أن ترتكز على الوعس (الرمل التى تسوخ فيه الارجل) » . . .

والمتفق عليه حقا ان معاهدة فرساى كانت قاسية . ولقد أرجع الكتاب قسوتها الى عديدة من الاسباب ، قد يجوز اجمالها فى أربع :

(أولا) قامت لجان مختلفة باعداد مختلف اجزاء المعاهدة . وكانت كل لجنة تعمل فى ناحيتها الخاصة . فلما اجتمع صانعوا السلام ليؤلفوا من هاته المشروعات معاهدة

واحدة متماسكة الاجزاء ، لم يلحظوا فداحة العبء الذى قدروا ان يضعوه على المانيا .

(ثانيا) ان ضغط الجماهير فى دول الحلفاء على مندوبى تلك الدول ، ثم سخط الرأى العام فيها على المانيا ، حال بين المؤتمرين وبين التزام حدود الانصاف ، بسبب ما قامت به الجيوش الالمانية من فظائع فى اساءة معاملة الاسرى ، واستعمال الغازات الخانقة والسامة ، لأول مرة فى تاريخ الحروب ، وبسبب اغراق سفن المشافى وسفن التجارة والصيد ، الى غير ذلك .

(ثالثا) رغب المنتصرون فى الحصول على ما كان متعذرا ان يحصلوا عليه قبل الحرب : فتطلع الفرنسيون الى منطقة الرين . وأراد الطليان ان يسيطروا على بحر الادرياتيك ، وحدود البرنر . وطمع الانجليز فى المستعمرات الالمانية ، وفى نصيب وافر من التعويضات التى ازمعوا توقيعها على المانيا . وأرادت اليابان ان تستولى على شانتنج . وطمعت الدول الاقل شأنا فى ان توسع أراضيها بحدود جديدة ، أوسع من إحدودها الوطنية الاصلية .

(رابعا) أن صوت المانيا لم يسمع فى مؤتمر فينا الذى عقده الحلفاء لوضع شروط الصلح قبل توقيعها فى باريس نفسها — ثم طلب منهم ان يوقعوا دون مناقشة أوتعديل.

ولقد أدى هذا الوضع الى اغفال كثير من الاعتبارات الهامة التى لو روعيت لنجحت المعاهدة ، اذ لا يمكن لقاض — محايد — ان يصدر حكما سليما قبل ان يسمع دفاع الطرفين ، فكيف به اذا كان موتورا ندبه موتور ؟

* * *

حقا أن ألمانيا ضربت لحلفاء سنة ١٩١٤ ـ ١٩١٩ أمثولة سيئة بمعاهدة برست ليتوفسك التى فرضتها على روسيا السوفيتية فى ٣ مارس سنة ١٩١٨ ، مستغلة فى ذلك حالة الضغط السياسى الداخلى الذى كان يواجه لينين ، مما لا يحتمل هذا المقام تفصيله ، ووصفها الكتاب بأنها أقرت سلما اذلاليا لا نظير له فى التاريخ الحديث ، وبأن أسوأ نص فى فرساى يعد هينا اذا قورن بنصوصها . فلقد خسرت روسيا ، بمقتضاه ، مساحة من الارض تقرب من مساحة النمسا والمجر وتركيا مجتمعة ، وخسرت ٥٦ مليون من سكانها ، أى ٣٢ ٠/٠ من مجموعهم ، وخسرت ٣٣ ٠/٠ من خطوطها الحديدية وخسرت ٧٣ ٠/٠ من مجموع مابها من حديد ، و ٨٩ ٠/٠ من مناجم الفحم ، وأكثر من

خمسة آلاف مصنع وطاحون ، ودفعت لالمانيا ستة آلاف مليون مارك تعويضا بمقتضى اتفاق وقعته فى اغسطس سنة ١٩١٨ ، والى غير ذلك من تفصيلات مروعة . وكان من حظ روسيا ان جاءت معاهدة فرساى بعد ذلك ـــ بعام وبعض عام ـــ ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩ ـــ ونصت فى المادة ٤٣٣ على الغاء معاهدة برست ليتوفسك كلية .

وحقا ان المانيا صرحت بنظامها الجديد الذى اشرنا اليه بأن عزمها قد انعقد على استعباد دول أوربا اقتصاديا ، بحيث تصبح لها السيادة عليهن جميعا فى ميادين الصناعة والتجارة والاقتصاد ، فتتركز هذه فيها جميعا وتتحول اوربا الى أراض زراعية .

كل هـذا حق لا نمارى فيه ، ولـكنه لايبرر قسوة فرساى ، حيث تخلفت عنها آثار سيئة لايمكن أن يجوز معها أى تبرير ، ولا يصـلح شىء مما ذكرنا سببا لقسـوة التسوية الجديدة ، حتى لا يعيد التاريخ نفسه . وانما لابد للعالم من أن يوقف دوران تلك الحلقة المفرغة ، التى تدور حول نفسها ، وتدور به ، ولابد للمنتصر من أن يبـدأ هو بالايقاف ، لانه هو وحده الذى يملك الوسائل ، اما المهزوم فلا يملك من أمر نفسه شيئا حتى يملك أمر غيره .

وليحتذى المنتصرون اليوم بالأمثولة الحسنة التى قدمها المنتصرون فى مؤتمر (سنة ١٨١٤ ـ ١٨١٥) عقب سقوط نابليون ووقوع امبراطوريته تحت امرة الدول الاربعة التى أسقطته (بريطانيا وروسيا والمجر وبروسيا) ، حيث كانت لتاليران الـكلمة المسموعة فى مداولات الصلح ، مع انه كان يمثل الدولة الخاسرة (فرنسا) . والاعتقاد السائد بين المؤرخين انه كان من أثر ذلك ان جاءت نصوص معاهدة فينا معتدلة ، وقامت فرنسا بتنفيذها راضية ، دون ان تفكر فى الانتقاض عليها .

وكأنى بالالمان ، قد توجسوا خيفة من معاهدة اذلالية ـ فرسـاى ثانية ـ فاجتمع فى ويسبادن بألمـانيا رؤساء الحكومات الالمـانية فى ثمانى ولايات فى منطقتى الاحتلال البريطانية والامريكية ، واتفقوا على ان لا يوقعوا معاهدة الصلح الالمانية عندما تطلب الدول الكبرى اليهم توقيعها .

ولـكنهم وافقوا على اعطاء دول الاحتـلال الاربع ماتطلبه من معلومات ، على أن لا يرسلوا توصيات الى مؤتمر وزراء الخارجية الذى تقرر عقده فى موسكو يوم ١٠ مارس سنة ١٩٤٧ .

* * *

على ان التحذير لن يؤتى أثره الا اذا تعرفت بوجه الاجمال تلك الآثار ـــ السيئة ـــ التى تخلفت عن معاهدة فرساى :

وأولها ، انها زجت بالمانيا وراء ديكتاتورية النازى . وبيان ذلك ان حكومة من «الاحرار» حاولت أن تنشىء فى ألمانيا نظاما برلمانيا دستوريا ولكن فرساى أذلت الحكومة الديمقراطية فى نظر شعبها . فرأينا الحلفاء يضعون لالمانيا ، التى كانت تناضل فى سبيل السلم والديمقراطية ، شروطا لا تلائم الا الدولة البروسية الحربية القديمة . وكان ما عرضناه عليك من اذلال الحلفاء لجمهورية فايمر الناشئة اذلالا نفر الشعب منها ، فلم يلبث ان تحول الى النازية قبل ان تتمكن الحكومة الديمقراطية الالمانية من اقناع انجلترا وفرنسا ، بعد أن سكنت العاصفة ، بأعمال نص المادة ١٩ من ميثاق عصبة الامم ، واعادة النظر فى المعاهدة . ولو لم يكن لنظام فرساى الا تلك السيئة لكفى دافعا ان نتجنب تكراره .

ومن آثار فرساى السيئة أيضا تلك الازمة المالية الخانقة التى جثمت على صدر العالم قرابة العشر السنوات ، من سنة ١٩٢٩ الى سنة ١٩٣٩ ، مما فصلناه عند كلامنا عن التعويضات .

ومن الآثار السيئة ايضا لتلك المعاهدة ، وما اسفر عنه تنفيذها فيما يختص بمبدأ حق تقرير المصير ، من مشكلات ساعدت مباشرة على نشوب الحرب العالمية الثانية .

أما المبدأ فى ذاته فخلاب براق ، أعلنه الرئيس ولسون ضمن نقطه الاربعة عشر ـ خلال الحرب العالمية الاولى ـ ليكون واحدا من الاعتبارات التى يستهدى بها الحلفاء فى وضع حدود اوربا الوسطى ، فأثار آمالا عريضة فى قلوب الاقليات الصغيرة فى اوربا الوسطى وأوربا الشرقية وهى آمال لم يكن ثمة من سبيل لتحقيقها :

لقد أراد منه حقا صانعو سلم سنة ١٩١٨ أن يصلحوا ما أفسدته ألمانيا : فأعادوا الالزاس واللورين الى فرنسا بدعوى ان المانيا اخذتها منها سنة ١٨٧١ ، واقتطعوا من بروسيا الجزء الشمالى من اقليم سلفيج وضموه الى الدانمرك ـــ عقب استفتاء وصف بأنه حر ـــ بدعوى ان بروسيا غصبته من الدانمرك بمعاونة النمسا سنة ١٨٤٦ . وردوا الى بولندة الاراضى التى كان يشغلها بولونيون جنسا ولغة ، والتى أخذتها بروسيا عنوة وبغير حق فى القرن الثامن عشر .

وحسبك قليل من التأمل لتلمس ان المبدأ غير عملى فى ذاته ولم يحسن المنتصرون تطبيقه .

فالامة الواحدة تتداخل فيها عناصر من أمم اخرى ، ويختلط فيها جنس مع جنس، وتقيم فيها اقليات صغيرة بين ظهرانى أغلبيات كبيرة . وكثيرا ما يؤدى تطبيقه الى تعارض بين حقى شعبين فى تقرير مصيرهما ـــ فمنح الالمان السوديت مثلا ذلك الحق يتعارض مع حق شعب آخر فى تقرير مصيره ـــ التشيك ـــ وهو شعب كانت له حقوق أكبر .

ولم نجد وصفا له أبلغ من وصف الوزير الامريكى لانسنج ـــ وكان أحد مندوبى الولايات المتحدة فى اللجنة الدولية التى شكلت عقب الحرب الماضية لبحث مسألة مجرمى الحرب ـــ قال فى يومياته المؤرخة ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٨ بعد ستة شهور من ابرام المعاهدة : ان عبارة تقرير المصير محملة بالديناميت . . . فماذا ترى سيكون أثرها على الايرلنديين والهنود والمصريين والوطنين من البوير ؟ الا يشتد السخط والاضطراب والثورة ؟ الا يعتمد عليه مسلمو سوريا وفلسطين ومراكش ؟ .

ولو عاش الوزير لانسنج الى هذا الجيل لرأى هتلر يستغل ذلك المبدأ ضد واضعيه ، حيث رأيناه يستتر وراءه ليضم أقاليم النمسا والسوديت ـ وماعلينا من بوهيميا وموراڤيا ـ وليضم ميمل وليناؤى بولنده فى دانتزج تلك المناوءة التى تمخضت عن الحرب العالمية الثانية .

واذا كان هذا المبدأ قد تقرر فى ميثاق الاطلنطى ـــ فى المادة الثالثة منه ـــ فعلى بناة السلم فى هذه المرة يحذروا من أساءة تطبيقه . وليستعينوا فى تحديد المراكز المختلفة بعلماء التاريخ والجغرافيا ، لانهم أخبر من غيرهم بنشأة الجنسيات وتطورها واستقرارها .

وبذلك يتجنب الحلفاء ظلم المانيا ، فيستبعدون مبرر تدخلها ، فان فعلت رغم ذلك ، استحقت عصا التأديب غير مبكية .

* * *

وبعد ، أفمعاملة شديدة أم معاملة رفيقة ؟ عقيدتى ـــ التى يمتلىء بها وجدانى ـــ ان المعاملة الرفيقة هى التى تكفل للظافرين بلوغ اهدافهم من بعث المانيا المسالمة ، والقضاء على الروح النى انبتت النازية ، والتمهيد لعصر الفى سعيد ، بعد ان يسود التفاهم من جديد علاقات الدول .

أما الشدة فلا تثمر الا الحقد والنفور ، واتساع شقة الخلف . وهى قمينة بأن تمهد لحرب ثالثة قد تكون الفاصلة بين مدنيتين أو بشريتين .

ونرجو ان تذكر ان أية تسوية قاسية تفرض على المانيا ، لن تؤتى ثمارها — من اضعاف قوتها الحربية — الا ان يتضامن الظافرون فى معركة السلم تضامنهم فى معركة الحرب . فان تفكك تضامنهم — كما تفكك عقب الحرب الاولى — انقلبت عليهم تسويتهم وحشا مفزعا يفتك بهم .

ولن تحتاج الى درهم واحد من القدرة على استشفاف الغيب لتقول أن الظافرين لن يمضوا فى تضامنهم الاول الذى ألجأتهم اليه الضرورة الحربية . فانهم ما أن جلسوا حول مائدة السلام — غداة النصر — حتى اختلفوا على أسس المسائل وتفصيلاتها ، خلافا وصل — بين بفين ومولوتوف — الى حد تبادل العبارات غير اللائقة . ولن تقرأ محضر جلسة من جلسات مؤتمر وزراء الخارجية أو مجلس الامن أو الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة ، الا وجدت اعتراضات متلاحقة من مندوب حكومة السوفييت على كل ما يبديه مندبا بريطانيا وأمريكا .

وكان طبيعيا ان يمتد خلافهم الى سياستهم قبل المانيا . فاتفاق بوتسدام — مثلا — يقول بوحدة المانيا الاقتصادية ومعنى هذه الوحدة ان تفتح المناطق أبواب بعضها للبعض الآخر ، ويباح بينها النقل ، والانتقال ، فترسل المنطقة الشرقية الى المنطقة الغربية مثل ما كانت ترسله قبل الحرب من المواد الغذائية ، ويستعين الجنوب بفحم الرور والسار .

ويقول البريطانيون والامريكان ان الروس قد ضربوا بهذه الوحدة عرض الحائط ، فمنعوا اتصال منطقة احتلالهم فى الشرق بسائر المانيا ، ولم يقنعوا بهذا ، بل نقلوا مصانع ألمانية كثيرة من سيليزيا وسواها الى روسيا ، وشرعوا يأخذون جانبا من انتاج المصانع الباقية فى منطقتهم ، مع ان المفروض ان يدخل ذلك الانتاج فى صندوق مال التعويضات.

ومع ان روسيا تهدر وحدة المانيا الاقتصادية ، الا انها تصر من ناحية اخرى ، على احترام وحدتها السياسية . ذلك بان الفرنسيين كانوا يعللون النفس بفصل الرور والرين عن الريخ ، وأخذ وادى السار الغنى بمناجم الفحم والحديد ، فاذا ما جردت المانيا من تلك الاقطار ، عجزت مستقبلا عن مهاجمتها كما فعلت فى سنوات ١٨٧٠ و ١٩١٤ و ١٩٤٠ .

فاذا بالرفيق مولوتوف يذيع ان دولته تعارض كل المعارضة فى انتهاك وحدة المانيا

السياسية . وشق على الفرنسيين أن تأتى المعارضة من حليفة — بمقتضى معاهدة عقدها معها ديجول — ذاقت مرارة الهجوم الالمانى مرتين فى جيل . وعلة موقف روسيا واضحة ، وهى الرغبة فى استمالة الالمان اليهم فى الخلاف المتوقع نشوبه بين روسيا وحلفاء الغرب ، وهو قائم مكبوت ، وشيك الانفجار .

وحلفاء الغرب — من جانبهم — يعملون على استمالة الالمان اليهم : فتسمعهم يحتجون على ما تصنعه روسيا من نقل المصانع الالمانية المشيدة فى منطقة احتلالها ، ويحتجون على مطالبتها لالمانيا بغرامة حربية قدرها عشرة آلاف مليون دولار ، وعلى اقتطاع بعض ارض المانيا لحساب بولندة مقابل ما اخذه الروس من بولنده .

على ان المهم الذى قام به حلفاء الغرب فى هذا الخصوص هو تمسكهم بوحدة المانيا الاقتصادية ، وتحقيق تلك الوحدة بين منطقتى الاحتلال البريطانية والامريكية بمقتضى اتفاق وقعه بيرنز وبفين فى نيويورك يوم ٢ ديسمبر ١٩٤٦ ، اصبحت المنطقتان بمقتضاه منطقة واحدة ، كما تحملت الدولتان بمقتضاه مسئولية تنفيذ برنامج اقتصادى قدرت نفقاته لمدة ثلاث سنين بألف مليون دولار .

ويعتبر الاتفاق المذكور عملا غير ودى موجه الى روسيا ، الامر الذى دعا بفين الى المسارعة بتصريح فى اجتماع صحفى قال فيه «ان الدافع الى هذا التوحيد ليس الشعور بالعداء لاى حكومة اخرى ، ولكن الضرورة القصوى دعت اليه ، وما زلنا نأمل ان تشترك المناطق الاخرى فيه» .

* * *

ولكن المأساة ستمتد الى فصل آخر يدور على خلاف — مؤجل — فقط — بين بريطانيا وامريكا .

قلنا انه خلاف مؤجل ، لان العلاقة بينهما فى الحرب الثانية بدأت بمعاملة «أدفع وانقل» cash and carry وهو مبدأ ينطوى على منتهى عدم الثقة — ثقة الامريكان والانجليز — بعد ان أكلو عليهم ديون الحرب الاولى .

ثم وقع بعد ذلك ان الغت امريكا فجأة قانون الاعارة والتأجير ، الامر الذى اضطربت له بريطانيا أشد الاضطراب ، وسافر من أجله وزيرها الاول — أتلى — الى امريكا ليتفاهم على نتائج الالغاء ، وليعمل على تخفيف وطأتها .

ثم كان ما عرفناه من ان الامريكان ـــ ربطوا منح القرض لبريطانيا بالغاء تلك الكتل المصطنعة ، التى خلقتها هذه الاخيرة ، لبلاد العملة الصعبة ، وبلاد العملة السهلة ، ونظام الحصص ، وما جرته تلك السياسة المالية المعقدة من خنق للتجارة الامريكية .

ولقد كتب فى هذا الموضوع المستر لانديس ـــ العميد الحالى لكلية الحقوق بجامعة هافارد الامريكية ـــ والخبير الاقتصادى للمفوضية الامريكية فى القاهرة خلال سنتى ٤٣ و٤٤ ـ والصديق الشخصى للمرحوم المستر روزفلت ، كتب مقالا فى المجلة الامريكية المشهورة Fortune ، عدد سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، ندد فيه بالقيود البريطانية التى تمنع حرية التجارة فى الشرق الاوسط . وأشار الى انه كان بوسع امريكا ان تسد النقص الذى أصاب واردات مصر من البضائع الالمانية واليابانية والايطالية ، لولا وقوف انجلترا فى هذا السبيل ، مع عجزها عن سد النقص . وحض الامريكان على أن يكفوا عن اعتبار اقطار الشرق الاوسط من اجزاء الامبراطورية البريطانية ، بل يجب ان يعاملوها على انها وحدات اقتصادية مستقلة .

وكان أن ألقى هنرى والاس وزير التجارة الامريكية ، ووكيل جمهورية الولايات المتحدة فى عهد الرئيس روزفلت ، وأحد زعماء الحزب الديمقراطى ، خطابا فى نيويورك يوم ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، ندد فيه بربط السياسة الخارجية لامريكا بسياسة بريطانيا ، وغمز الاستعمار البريطانى ومناطق نفوذه . وحبذ سياسة التفاهم مع روسيا ، تفاهما مقترنا بالحرص واليقظة . ولقد أثار خطابه هذا ضجة كبيرة ، وقيل أن الرئيس ترومان وافق عليه قبل القائه . ولما أن سمع له دويا مروعا فى المحيط الدولى ، ترك من حوله يذيع أنه لم يوافق عليه ، وانما وافق على حق الوزير فى القائه !

وحدث ، بعد ذلك ، أن ألقى بيفن ، وزير خارجية بريطانيا ، بيانا فى مجلس العموم يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٧ ، ندد فيه بسياسة امريكا فى المسألة الفلسطينية ، واعتبرها مبعث القلاقل الاخيرة . وقد أقام ذلك البيان امريكا وأقعدها ، وأصدر « البيت الابيض » تصريحا يوم ٢٦ فبراير ، يصف اتهامات بيفن بأنها « مضللة وأبعد ما يكون عن التوفيق » .

على أنه مهما تكن حقيقة الحال والشعور ، فلكل تلك الامور التى عرضناها عليك دلالتها فى اشعارك ـــ أو اقناعك ـــ أن التفاهم بين الدولتين ، بريطانيا وأمريكا ، ليس

بالتفاهم الاصيل ، ولكنه تفاهم ضرورة ، سيبقى ببقائها ، ويزول بزوالها ، ويدور معها وجودا وعدما .

والضرورة مزدوجة : الوقوف في وجه التوسع الروسي ، وتجمعهما في ذلك وحدة النظام الرأسمالي ، ثم استبقاء انجلترا — حية مزدهرة — لتتمكن من أن تبيض ولو بيضة ذهبية واحدة في اليوم ، وفاء لديونها .

فاذا ما اطمأنت امريكا الى تأمين الضرورتين ، انكمشت فيما نعتقد الى عزلتها ، أو على الاقل كفت عن التدخل في شئون المانيا الخاصة .

واذن ، فما دام التضامن في كبت المانيا ، وتوقيع الرقابة عليها ، وفرض التسوية القاسية عليها بالقوة — الابدية — كلها امور مستحيلة عملا وعقلا ، فأولى بالمنتصرين ان يترفقوا بها ترفقا ممزوجا بالحزم — والرفق والحزم يكمل أحداهما الآخر — حتى يتجنبوا وضع جرثومة الحرب العالمية الثالثة ، وحتى تنصلح شئون هذا الكوكب بعد ان طال اضطرابها ، وحتى لاتصدق علينا قولة فونتونيل : « أن تلك العصافير الصغيرة تقع في نفس الشباك التي وقع فيها من قبل مائة الف عصفور . ان حماقة الآباء تضيع هباء . فلا يبدو أنها تعلم الابناء شيئا » .

وبعد ، فتلك هي المسألة . أفلا تقرني حقا على انها الغاية في البساطة ، وعلى أنها ما كان يجوز ان يختلف عليها اثنان ؟ .

المراجع

Julius Braunthall:
Need Germany Survive? London, Victor Gollancz Ltd., 1943.

Paul Einzig:
Can We Win The Peace? London, Macmillan and Co. Ltd., 1942.

Victor Gollancz:
Shall Our Children Live Or Die? London, Victor Gollancz Ltd., 1942.

H.N. Brailsford:
Our Settlement With Germany. A Penguin Special, 1944.

Emil Ludwig:
The Germans. London, Hamish Hamilton, 1942.

Robert A. Brady:
The Spirit And Structure Of German Fascism. Left Book Club edition. London, Victor Gollancz Ltd., 1937.

Vansitart:
Bones Of Contention. London, Hutchinson & Co. (Publishers) Ltd., 1945.

Encyclopœdia Britannica, 14th edition (1929).

Sigmund Freud:
Civilization, War, And Death (Selections From Three Works. Editor: John Rickman. Institute Of Psycho-Analysis, London, 1939.

S. Grant Duff:
Europe And The Cczechs. A Penguin Special, 1938.

ـ المجلة المصرية للقانون الدولى ، مجلد سنة ١٩٤٥ · ثم الرسالة الثانية للجمعية المصرية للقانون الدولى (ديسمبر سنة ١٩٤٥) وثيقة الاتهام الاولى المقدمة للمحكمة العسكرية الدولية ·

ـ مقالات عربية وانجليزية متفرقة ·